



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المجلس

الدورة السابعة والسبعون بعد المائة

روما، 7-11 أبريل/نيسان 2025

التدخلات الطارئة لمنظمة الأغذية والزراعة في حالات الأزمات

الموجز

بناءً على الوثائق التي تم إعدادها لدورات المجلس السابقة، وخاصة البند الفرعي 4-3 من جدول أعمال الدورة السادسة والسبعين بعد المائة لمجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)، توفر هذه الوثيقة معلومات محدّثة عن حالة الأمن الغذائي في بعض البلدان، وتناقش التحديات الماثلة وتعرض أنشطة الدعم والتدخلات الطارئة للمنظمة في حالات الأزمات. كما أنها تتضمن بلداناً إضافية غير مشمولة في البند 5-1 (الوضع في غزة في ما يتعلق بالأمن الغذائي والمسائل ذات الصلة الواقعة ضمن نطاق ولاية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة [المنظمة]) والبند 5-2 (تأثير الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي والمسائل ذات الصلة الواقعة ضمن نطاق ولاية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة [المنظمة]).

الإجراءات الذي يُقترح اتخاذها من جانب الاجتماع المشترك بين لجنتي البرنامج والمالية والمجلس

إنّ الاجتماع المشترك والمجلس مدعوان إلى الإحاطة علمًا بالمعلومات المقدّمة في هذه الوثيقة وإسداء المشورة حسب الاقتضاء.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Beth Bechdol

نائب المدير العام

الهاتف: +39 06570 51800

البريد الإلكتروني: DDG-Bechdol@fao.org

أولاً- العمل في مجالي حالات الطوارئ والقدرة على الصمود والإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031

1- رغم الجهود الكبيرة التي يبذلها المجتمع الدولي، ما زالت مستويات الجوع الحاد مرتفعة. وظلّت نسبة السكان الذين يعانون من انعدام أمن غذائي حاد دون أي تغيير يُذكر منذ عام 2020، حيث يعاني أكثر من 282 مليون شخص في 59 بلدًا/إقليمًا مستوى مرتفعًا من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2023.

2- وبناءً عليه، يترسخ عمل المنظمة في مجالي حالات الطوارئ والقدرة على الصمود في مجالات الأولوية البرمجية للإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031، ويشكّل جزءًا لا يتجزأ من عمل المنظمة على المستوى العالمي والإقليمي والإقليمي الفرعي والقطري.

3- وتعمل المنظمة على بناء القدرة على الصمود- المفهومة على أنها القدرة على الوقاية من الصدمات والضغوط واستباقها واستيعابها والتكيف معها والتحوّل في مواجهتها - من خلال تنفيذ تدخلات منسقة في إدارة المخاطر (المجال 4 الخاص بحياة أفضل) وإدارة الأثر (المجال 3 الخاص بحياة أفضل) بوتيرة منظمّة، لمساعدة المجتمعات المحلية على مواجهة النزاعات والأحداث المتصلة بالمناخ (مرتبط بالمجال 1 الخاص ببيئة أفضل)، والصدمات الاقتصادية و/أو أزمات السلسلة الغذائية (المجال 3 الخاص بإنتاج أفضل). وتعمل المنظمة أيضًا على الحدّ من سوء التغذية في حالات الأزمات الغذائية (مرتبط بالمجال 2 الخاص بتغذية أفضل). فهذا النهج المتعدد المخاطر، تمثيلاً مع الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، يجمع بين التدخلات التكميلية في مجالي حالات الطوارئ والقدرة على الصمود لضمان أن تكون المجتمعات المحلية أفضل تأهبًا للصدمات المستقبلية.

4- وتهدف المنظمة إلى الوصول إلى 80 مليون شخص في العام من خلال توفير المساعدة لهم في مجالي حالات الطوارئ والقدرة على الصمود - كما هو محدد في برنامج العمل والميزانية للفترة 2024-2025. ويساعد هذا المقصد في تركيز وتبسيط عمل المنظمة في مجالي حالات الطوارئ والقدرة على الصمود عبر الأفضليات الأربع ومجالات أولوية برمجية متنوعة. وفي البلدان التي تشهد أزمات غذائية شديدة، تعزز المنظمة دعمها الفني والتشغيلي، بالاستناد إلى الأولويات المحددة على المستوى القطري. ويتمثل أحد المكونات الرئيسية لهذه الجهود في إعداد برامج خاصة بمجالات الطوارئ والقدرة على الصمود للمكاتب القطرية، بما يضمن استجابةً أكثر فعاليةً وتنسيقًا قائمة على تحليلات قطرية شاملة وتحليلات للمخاطر.

5- وتنبثق البرامج الخاصة بمجالات الطوارئ والقدرة على الصمود من أطر البرمجة القطرية للمنظمة، المترسخة في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وتتماشى مع الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031 مع تركيز خاص على خمسة مجالات أولوية برمجية:

- حالات الطوارئ الزراعية والغذائية (المجال 3 الخاص بحياة أفضل)؛
- نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود (المجال 4 الخاص بحياة أفضل)؛
- صحة واحدة (المجال 3 الخاص بإنتاج أفضل)؛
- التغذية للفئات الأضعف (المجال 2 الخاص بتغذية أفضل)؛
- التخفيف من حدة آثار تغير المناخ ونظم زراعية وغذائية مكثّفة معه (المجال 1 الخاص ببيئة أفضل).

ثانياً- تحديد موقع عمل المنظمة في مجالي حالات الطوارئ والقدرة على الصمود ضمن المنظومة الدولية

- 6- تطلّع المنظمة، تمثيلاً مع ولايتها وخبرتها الفنية، بدور رئيسي في مختلف المنتديات والصكوك المشتركة بين الوكالات والمتعددة الجوانب التي تساعد في توجيه وتحديد وتأطير العمل على نطاق المنظومة والاتساق في حالات الأزمات الغذائية، إضافةً إلى عملها مع فرادي الكيانات والوكالات.
- 7- وتتسم المنتديات التالية المشتركة بين الوكالات التي تشارك فيها المنظمة بشكل منتظم بأهمية خاصة.

ألف- اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

- 8- لطالما كانت المنظمة عضوًا مشاركًا بشكل كامل في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي هي المنتدى الأعلى مستوى في الأمم المتحدة لتنسيق العمل الإنساني، منذ إنشائها. وإذ تسترشد بولايتها للقضاء على الجوع، تكمن مساهمة المنظمة الاستراتيجية في خبرتها التحليلية والفنية التي توفر الأدلة على الإجراءات المتخذة للتصدي للأزمات الغذائية العالمية والوطنية، ونهجها القائم على المجتمع المحلي وتحديد الأولويات الوطنية (وخاصة في المجالات التي غالبًا ما لا تصل إليها جهات فاعلة أخرى في العمل الإنساني تكون أكثر تقليدية) وقيادتها المشتركة للمجموعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي.
- 9- وتساهم المنظمة في تحديد التوجّه الاستراتيجي لمنظومة العمل الإنساني من خلال المشاركة في مجموعة المدراء للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وفي مجموعة نواب المدراء (حيث يشارك نائب المدير العام للمنظمة في قيادة موضوع المناخ) وفي مجموعة مدراء حالات الطوارئ التي توفر الدعم التشغيلي للمنسقين المقيمين ومنسقي المساعدات الإنسانية. وفي عام 2025، ستشارك المنظمة مع برنامج الأغذية العالمي في استضافة الاستعراض السنوي لمجموعة المدراء المعنية بحالات الطوارئ. كما تشارك المنظمة بشكل استباقي في الكيانات الأخرى المرتبطة باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك المجموعة المعنية بالدعوة التشغيلية والسياسية، التي تحدد المواصفات المعيارية والمشورة للمنظومة، والمجموعة التوجيهية المشتركة بين الوكالات المعنية بعمليات تقييم المساعدات الإنسانية، من بين غيرها. كما أن العمليات الداخلية للمنظمة الخاصة بحالات الطوارئ متوائمة مع عمليات تعزيز المساعدات الإنسانية على نطاق المنظومة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، فيما تحافظ في الوقت ذاته على قدرتها على العمل بشكل مستقل والإعلان عن عملياتها الخاصة لتفعيل الاستجابة للطوارئ.

باء- القيادة المشتركة للمجموعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي والمجموعة على المستوى القطري

- 10- تقوم مجموعة الأمن الغذائي بتنسيق الاستجابة للأمن الغذائي خلال الأزمات الإنسانية وبعدها، وتعالج المسائل المتصلة بتوافر الأغذية والحصول عليها واستخدامها واستقرارها. وهذه المجموعة ناشطة في أكثر من 30 بلدًا حيث توفر الدعم في مجالات التقييم وتحليل الحالة؛ وتصميم الاستجابات الإنسانية لقطاع الأمن الغذائي وسبل العيش؛ ورصد الاستجابات لتحديد الثغرات وتعظيم الأثر؛ والدعوة إلى تمويل الاحتياجات غير المستوفاة؛ وبناء قدرات الشركاء المحليين والحكومات؛ وإتاحة خطط الطوارئ من خلال إبقاء الناس في صميم التدخلات وضمان المساءلة. وتقدّم المجموعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي الدعم للمجموعات القطرية المعنية بالأمن الغذائي عبر تزويدها بخطط توجيهية فنية ودعم تقني للنهوض بهذه الوظائف الرئيسية.

11- وإضافةً إلى قيادة الدعم الزراعي الطارئ، تدعو المنظمة أيضًا إلى تعزيز المساعدة الغذائية عبر دعم إنتاج الأغذية المحلية وحماية سبل العيش. وتشارك المنظمة في قيادة عمل المجموعة في مجال إضفاء الطابع المحلي والإجراءات الاستباقية والترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وفي مجموعة العمل العالمية المعنية بالزراعة والتابعة للمجموعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي، تؤدي المنظمة دورًا رئيسيًا في توفير خطوط توجيهية للمجموعات القطرية والشركاء بشأن التدخلات القائمة على الزراعة.

12- وفي عام 2024، دعمت المجموعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي توسيع نطاق الاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات الغذائية الممتدة في 29 بلدًا، وقامت بتنسيق شبكة تضم أكثر من 1 200 شريك، معظمهم من المنظمات الوطنية أو المحلية. وبشكل إجمالي، دعم شركاء المجموعة 71 مليون شخص بمزيج من المساعدات الغذائية والمساعدة في مجال الزراعة/سبل العيش بنهاية سبتمبر/أيلول 2024. وتوفر المنظمة حوالي 70 في المائة من إنجازات المجموعة في الاستجابة الطارئة لسبل العيش كل عام.

جيم- الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية

13- الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية هي مبادرة متعددة أصحاب المصلحة للوقاية من الأزمات الغذائية والتأهب والاستجابة لها تتقاسم الأدلة والمعارف، وتشجع الاستجابات المنسقة عبر الترابط القائم بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وتشكل هذه الشبكة أحد الأصول الاستراتيجية في دعم جهود المنظمة، وخاصة في تحديد الحلول المستدامة للتدخلات التحولية في مجال العمل الإنساني وبناء القدرة على الصمود. وتساعد المنظمة والمجتمع الدولي على تحديد الأولويات على المستوى القطري والثغرات في القدرات واحتياجات الاستثمار، والنهج والاستراتيجيات للتصدي للتحديات الفورية والطويلة الأجل المتصلة بالأمن الغذائي. كما تُدرج هذه الشبكة عمل المنظمة في مجال حالات الطوارئ والقدرة على الصمود ضمن بنية المنظومة الدولية الأوسع نطاقًا، كجزء من مبادرة فريدة متعددة القطاعات، على أن تحسّن الكتلة الحرجة الوقاية من الأزمات الغذائية وجهود الاستجابة.

14- وتمثل أحد مواطن القوة الرئيسية للشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية في تحليلاتها المنتظمة والقائمة على التوافق، التي تهدف إلى تحسين عملية صنع القرارات وتعميق فهم حالات الطوارئ والأزمات. كما أن المطبوعات الرئيسية مثل التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية، والتقرير المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي عن البؤر الساخنة للجوع، والتقرير المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي عن رصد الأمن الغذائي في البلدان والأقاليم التي تعاني من أزمات غذائية وتشهد حالات نزاع، والمعلومات المحدثة المقدمة إلى الأعضاء في مجلس الأمن للأمم المتحدة، والتقرير عن تدفقات التمويل والأزمات الغذائية، وغير ذلك من التحليلات، اتسمت بأهمية محورية في توفير أفكار حاسمة بشأن سياقات الأزمات الغذائية في السنوات الثماني الماضية. وتفصّل هذه التقارير حجم الأزمات وحدتها، والعوامل المساهمة فيها، بما يدعم جهود المنظمة في تنقيح استراتيجياتها لمنع المجاعة والتخفيف من وطأتها. وهي توفر أيضًا الأفكار لتحديد تدخلات العمل الاستباقي وتوجيه المبادرات لبناء القدرات في سياقات الطوارئ.

دال- التعاون مع برنامج الأغذية العالمي

15- يمتد التعاون مع برنامج الأغذية العالمي في سياقات الأزمات من وضع البيانات والسياسات إلى إعداد البرامج المشتركة والدعوة إلى الأمن الغذائي العالمي، حيث تستفيد كل وكالة من مواطني قوتها النسبية. وإضافةً إلى التعاون المشار إليه سابقاً مع المجموعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، أعدت المنظمة مع برنامج الأغذية العالمي استراتيجية عمل استباقية مشتركة لتعظيم المنافع بالنسبة إلى المجتمعات المحلية المعرضة للخطر وضمان التكامل بين السياسات. ويجري تنسيق المنصات والمبادرات الرئيسية مثل فريق المهام المعني بالعمل الاستباقي والإنذارات المبكرة للجميع، من بين غيرها، على المستوى العالمي، وقد أفضى إلى مواءمة مؤشرات ومسببات الإنذار المبكر للعمل الاستباقي. وتعمل المنظمة مع برنامج الأغذية العالمي على التشارك في تنفيذ مشاريع في مجال العمل الاستباقي في القرن الأفريقي الكبير ومنطقة البحيرات الكبرى وقبل الجفاف الذي سببته ظاهرة النينو في الجنوب الأفريقي منذ عام 2024.

16- وإضافةً إلى العمل على الإجراءات الاستباقية، تتعاون المنظمة بشكل منتظم مع برنامج الأغذية العالمي من الناحية التشغيلية في حالات الأزمات. وتشمل بعض الأمثلة الحالية عن البرامج المشتركة ما يلي:

- في أوكرانيا، تشارك المنظمة مع برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ برنامج *"Revitalizing Rural Communities affected by Mines and Livelihoods and Explosive Remnants of War"* (استعادة سبل العيش وإنعاش المجتمعات المحلية الريفية المتأثرة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب)، من أجل استعادة أنشطة سبل العيش الزراعية في المناطق المتأثرة بشكل حاد بالحرب من أجل: (1) التخلص التدريجي من الحاجة إلى دعم خارجي للأسر المعيشية الريفية وصغار المزارعين؛ (2) ودعم التعافي وترميم الأراضي والتربة وخدمات النظام الإيكولوجي ذات الصلة؛ (3) ودعم إعادة النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي والغذائي. وهذا التعاون موجّه برؤية في الأجل الطويل لدعم نهوض أوكرانيا واقتصادها، ولدعم حكومة أوكرانيا في إحدى أهم أولوياتها، أي إزالة الألغام.
- في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعمل المنظمة مع برنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة على تقوية نظم جمع البيانات بشأن الأمن الغذائي والتغذية. وقد قامت المنظمة تحديداً بتدريب موظفين من مناطق ومؤسسات مختلفة في البلاد (معاهد الإحصاءات الوطنية والوزارات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء المنفذين) على أدوات لجمع المعلومات بشأن الأمن الغذائي والتغذية والقدرة على الصمود وأسعار المحاصيل والغلات ومجالات أخرى ذات الصلة. وهذا يسمح لجميع الجهات الفاعلة بأن تكون أكثر مرونة في الاستجابة للتهديدات الناشئة وتجنّبها. وإضافةً إلى ذلك، تقوم المنظمة مع برنامج الأغذية العالمي واليونسف بالترويج لنهج متكامل لمكافحة سوء التغذية المزمن. وتركز المنظمة على الوقاية، بما في ذلك الزراعة المراعية للتغذية، وتحسين الإنتاج الحيواني وزيادة استهلاك منتجات الألبان، فضلاً عن جمعيات الادخار والإقراض القروية. كما وضعت المنظمة مع برنامج الأغذية العالمي برنامجاً مشتركاً بشأن القدرة على الصمود لمعالجة أسباب الضعف وتوفير المساعدة للمجتمعات المحلية المتأثرة بانعدام الأمن الغذائي، وهو برنامج يُنفذ بشكل رئيسي في الجهة الشرقية من البلاد (شمال كيفو وجنوب كيفو وتانغانيكا وكاساي). ويتيح هذا البرنامج فرصاً إنمائية ويعزز سلاسل القيمة المتصلة بالزراعة ويوسع نطاقها.

ثالثاً- أهمية الزراعة الطارئة والدعم المالي المستدام في الحدّ من انعدام الأمن الغذائي الحاد

17- غالبًا ما يكون انعدام الأمن الغذائي الحاد ظاهرةً ريفيةً. ففي عام 2023، شكّل السكان الريفيون ثلثي الأشخاص على الأقل الذين يعانون من انعدام أمن غذائي حاد. وفي بعض البلدان، تعيش نسبة تصل إلى 90 في المائة من الأشخاص المتأثرين بالأزمات في المناطق الريفية.

18- وعلى المستوى العالمي، يثير المستقبل القريب مخاوف حيث ليس هناك ما يشير إلى أن الدوافع الأساسية للجوع الحاد ستلاشى في عام 2025، أي النزاعات والظواهر المناخية القسوى وحالات الانكماش الاقتصادي. فالتقرير الأخير المشترك بين المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي بشأن البؤر الساخنة للجوع يحذّر من أنه من المتوقع أن يتفاقم انعدام الأمن الغذائي الحاد في 16 من البؤر الساخنة للجوع من نوفمبر/تشرين الثاني 2024 إلى مايو/أيار 2025، بما يشمل 22 بلدًا/إقليمًا في المجموع. ومن دواعي القلق العميق أنه حتى عند صدور التحذيرات بشأن تدهور الأمن الغذائي (مثل وجود التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/المرحلة 5 من الإطار المنسق)، فإنها لا تُترجم بالضرورة إلى تغييرات كبيرة في تخصيصات تمويل المساعدات الإنسانية للقطاعات الغذائية. فالتجاهات التمويل للأغذية والنقد والزراعة الطارئة غير متوائمة في الوقت الحالي مع الاحتياجات المتفاقمة، حتى عندما تسجّل هذه السياقات أرقامًا قياسيةً من الفئات السكانية التي هي في المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي - مرحلة الكارثة. وبالفعل، فإن الاحتياجات غير المستوفاة تفاقم خطر الجوع وسوء التغذية، وتعرّض السكان لأمراض يمكن الوقاية منها.

19- ويتطلّب الحد من انعدام الأمن الغذائي الحاد استجابةً متوازنةً، وهو ما يقصر التمويل الإنساني عن تحقيقه إلى حدٍّ بعيد- مع التركيز في أغلب الأحيان على المعونة في الأجل القصير وإهمال معالجة الأسباب الجذرية للجوع. وثلثا الأشخاص على الأقل ممّن يعانون من الجوع الحاد هم من المزارعين ومربي الماشية وغيرهم من منتجي الأغذية على نطاق صغير، غير أن 3 في المائة فقط من تمويل المساعدات الإنسانية لقطاع الأغذية يُوجّه لمساعدتهم في حماية أصولهم الزراعية وإنتاج الأغذية الخاصة بهم. وأما الحصة المتبقية فتذهب للمساعدة الغذائية (85 في المائة) والتغذية (12 في المائة)، بما يستجيب للاحتياجات اليومية من الأغذية والتغذية، ولكن هذا لا يمنع من أن يعاني المزيد من الأشخاص من انعدام الأمن الغذائي ولا يوفر لهم مخرجًا.

20- وبالفعل، توفّر المساعدة الزراعية الطارئة بشكل خاص للمجتمعات الريفية المتأثرة وسيلةً للخروج من حالة الجوع. ففي وقت قصير، يمكن لتدخلات الزراعة الطارئة إعادة تكوين المخزونات الغذائية للأسر وتأمين استقرارها، من محاصيل الحبوب إلى الحليب اليومي؛ ويمكن أن تزيد من الإمدادات الغذائية عوضًا عن نقلها من مناطق أخرى، وتكلفة أقل. وتشكّل المكاسب في الأمن الغذائي وكفاءة التكاليف الناجمة عن ذلك عنصرًا مفقودًا أساسيًا في الاستجابة الجماعية، وخاصة في سياق تنامي الاحتياجات وتضاؤل الأموال.

رابعاً- معلومات محدّثة عن برامج قطرية مختارة

21- يستجيب هذا القسم للطلبات المنبثقة عن الأعضاء في الدورة السادسة والسبعين بعد المائة للمجلس بشأن تقديم معلومات محدّثة قطرية محددة، في حين يقدّم أيضًا معلومات محدّثة عن بؤر ساخنة أخرى للجوع. ويوفّر ملخصات موجزة عن حالة انعدام الأمن الغذائي وأنشطة المنظمة والتدخلات الطارئة في حالات الأزمات.

ألف - بوركينا فاسو

22- تعزى الأزمة الإنسانية في بوركينا فاسو إلى انعدام مستمر في الأمن والصدمات المناخية ونزوح كثيف. وما زال النزاع يقيد حركة السكان، ويحد من الوصول إلى مصادر هامشية للأغذية والدخل ويعطل سلاسل الإمداد ويسبب نقصاً دورياً في السلع الأساسية.

23- وأشارت تقديرات تحليل الإطار المنسق، الذي أُجري مارس/آذار 2024، إلى أن 1.7 مليون شخص تقريباً (8 في المائة من مجموع السكان) بحاجة إلى مساعدة فورية (المراحل 3 وما فوق من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) بين مارس/آذار ومايو/أيار 2024. وشهدت الحالة المشمولة بالتوقعات (يونيو/حزيران - أغسطس/آب 2024) ارتفاع هذا العدد إلى 2.7 مليون شخص (12 في المائة من مجموع السكان). وسلط التحليل الضوء على مناطق، مثل الوسط الشمالي والشمال والساحل، تواجه تحديات حرجة في مجال الأمن الغذائي.

24- وفي خضم هذه التحديات، قدّمت المنظمة دعماً حاسماً إلى حوالي 365 400 شخص، وساعدت 52 000 أسرة معيشية تقريباً خلال عام 2024. وتهدف التدخلات المركزة إلى إعادة إحياء الإنتاجية الزراعية، وتيسير فرص توليد الدخل وإعادة تأهيل سبل العيش المتأثرة بالصدمات البيئية والاجتماعية والسياسية. وشملت الأنشطة توزيع لعلف الحيوانات، ودعم إنتاج الدواجن، وتجهيز المنتجات الحيوانية، وتوفير بذور المحاصيل الغذائية والأسمدة والأدوات خلال مواسم الأمطار والمواسم الجافة، إلى جانب تنظيم دورات تدريبية وتوفير الدعم الفني لتعزيز الاستفادة من الممارسات الزراعية الجيدة.

25- وفي عام 2025، سيحتاج 2.8 مليون شخص إلى المساعدة في مجالي الأمن الغذائي وسبل العيش. وفي الوقت ذاته، ازداد عدد الأشخاص النازحين داخلياً أكثر من عشرين ضعفاً منذ يناير/كانون الثاني 2019. فقد نزح داخلياً أكثر من مليوني شخص (حتى مارس/آذار 2023)، الأمر الذي وضع بوركينا فاسو بين البلدان التي تواجه إحدى أزمات النزوح الأسرع تفاقماً على المستوى العالمي. وتسعى المنظمة إلى توسيع نطاق وصولها من خلال استهداف 1.4 مليون شخص أو حوالي 200 000 أسرة معيشية، ما يتطلب 55 مليون دولار أمريكي لتوفير المساعدة الزراعية الطارئة، وتعزيز القدرة على الصمود في الوقت ذاته من خلال ممارسات زراعية مستدامة. وقد كانت تحديات التمويل كبيرة، حيث توفر تمويلًا بمقدار 5 ملايين دولار أمريكي فقط مقابل مبلغ 54.8 مليون دولار أمريكي كان مطلوباً في عام 2024.

باء - هايتي

26- تواجه هايتي أزمة انعدام حاد في الأمن الغذائي، حيث من المتوقع أن تظل الأوضاع حرجة في عام 2025. ووفقاً للتحليل الأخير للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (أغسطس/آب 2024 - فبراير/شباط 2025)، يعاني 5.4 مليون شخص - نصف السكان تقريباً - انعداماً حاداً في أمنهم الغذائي. وهذا يشمل 6 000 شخص في المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (مرحلة الكارثة). كما أن مليوني شخص آخرين هم في المرحلة 4 من التصنيف المتكامل (مرحلة الطوارئ) و3.4 مليون شخص هم في المرحلة 3 (مرحلة الأزمة). وازداد عدد الأشخاص الذين يواجهون انعداماً حاداً في أمنهم الغذائي بمليون شخص مقارنةً بالتحليل السابق (أغسطس/آب 2023). فمنذ يونيو/حزيران 2024، تضاعف عدد الأشخاص النازحين داخلياً، وتخطى مليون شخص في ديسمبر/كانون الأول 2024، ومن المتوقع أن تتفاقم الأوضاع سيما أن المعونة الإنسانية غير كافية لتلبية احتياجات السكان.

27- وفي عام 2024، طلبت المنظمة 42.6 مليون دولار أمريكي لمساعدة 528 000 شخص. وبفعل تفاقم الأزمة، أطلقت المنظمة أيضاً نداءً عاجلاً لتوفير مبلغ إضافي قدره 10 ملايين دولار أمريكي من أجل دعم 80 000 من الأشخاص النازحين داخلياً بمساعدة زراعية ونقدية طارئة. وسمح هذا الدعم للمنظمة بإيصال تحويلات قائمة على النقد وبذور المحاصيل والخضار والأدوات الزراعية والخدمات الحيوانية والبيطرية إلى حوالي 100 000 شخص، مع التركيز على الفئات السكانية الضعيفة في بور أو برانس والمناطق المتأثرة بالنزاعات في الشمال الشرقي والجنوب والجنوب الشرقي وغراند أنس وأرتيبونيت ونيب.

28- وبالنسبة إلى خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2025، تسعى المنظمة إلى جمع 84.7 مليون دولار أمريكي لمساعدة 1.1 مليون شخص، مع إيلاء الأولوية للمناطق التي تعيش فيها أسرٌ ريفية مصنّفة ضمن المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. والهدف هو ترميم الإنتاج المحلي للأغذية من خلال توفير الدعم للمحاصيل مثل الذرة واللوبيا واليام، ولقدرة الإنتاج الحيواني وخفض الاعتماد على المعونة الخارجية. وسيجمع هذا النهج بين المساعدة العينية والحلول القائمة على الأسواق (مثل القسائم)، وسيعزز شبكات تكاثر البذور التي كانت تدعمها المنظمة سابقاً.

29- ويبقى الاهتمام العالمي بانعدام الأمن الغذائي في هايتي محدوداً نوعاً ما، حيث تمّ استلام 140 مليون دولار أمريكي فقط عام 2024 من أصل مبلغ 340 مليون دولار أمريكي يحتاج إليه القطاع، يتأتى معظمه من جهة مانحة واحدة. وتلقت المنظمة 7 في المائة من تمويل قطاع الأمن الغذائي، حيث ورد 10.7 مليون دولار أمريكي فقط (من جهتين مانحتين) مقابل المتطلبات البالغة 52.6 مليون دولار أمريكي.

ج- لبنان

30- يواجه لبنان أزمة حادة ومتعددة الجوانب، فاقمها النزاع المتصاعد والانحيار الاقتصادي والنزوح الواسع النطاق. وفي ظلّ توقع معاناة 1.65 مليون شخص من انعدام أمن غذائي حاد في (المرحلة 3 أو ما فوق من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) عام 2025، أي حوالي 29 في المائة من السكان، فإن الأوضاع الإنسانية قائمة. وقد عانى قطاع الزراعة، الذي يشكّل حجر زاوية في الاقتصاد اللبناني، من نكسات كبيرة، بما في ذلك الأراضي الزراعية المهجورة والمحاصيل والبنية التحتية المتضررة ونزوح كبير للمجتمعات المحلية الزراعية. وخلال الأشهر القليلة الماضية التي شهدت اضطرابات، أفاد أكثر من 90 في المائة من المزارعين في جنوب لبنان عن خسائر ملحوظة في الإنتاج، وخاصة في أفضية، مثل صور وبننت جبيل ومرجعيون والنبطية، حيث تحطت معدلات النزوح نسبة 95 في المائة. وقد عرّضت هذه التحديات الأمن الغذائي وسبل العيش إلى مزيد من الخطر.

31- وفي السنوات الأخيرة، اضطلعت المنظمة بدورٍ حاسم في التصدي للتحديات الزراعية في لبنان وتعزيز الأمن الغذائي. وفيما تصاعدت الأعمال العدائية في عام 2024، تحوّل تركيز المنظمة إلى التدخلات الزراعية الطارئة، حيث مُنحت الأولوية للأسر المعيشية الضعيفة والمزارعين النازحين. ووفّرت المنظمة البذور والأدوات والأسمدة للحدّ من الخسائر في الإنتاج، فضلاً عن الخدمات البيطرية وتوزيع العلف على مُربيّ الحيوانات. كما قدّمت المنظمة المساعدة الفنية لتعزيز الممارسات المستدامة والدعم للنساء والمجموعات الضعيفة التي تعمل في القطاع الزراعي.

32- وفي إطار النداء العاجل (يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار 2025) وخطوة الاستجابة الإجمالية في لبنان لعام 2025، تناشد المنظمة جمع 35.3 مليون دولار أمريكي لمساعدة أكثر من 40 000 أسرة معيشية زراعية (ما يمثل أكثر من 193 000 فرد) بالدعم الزراعي الطارئ. واستجابةً للبدء الفوري لحالة الطوارئ، نفذت المنظمة على وجه السرعة أنشطة بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي تقريبًا، شملت عمليات تقييم سريعة للاحتياجات، ووفّرت الدعم لبرنامج المساعدة النقدية والمساعدة الطارئة لسبل العيش الزراعية.

33- وتضمنت إعادة تفعيل المجموعة المعنية بالأمن الغذائي والزراعة، الذي يتشارك برنامج الأغذية العالمي في قيادتها، اعتماد نهج منسق ومتعدد الجوانب لتحديات الأمن الغذائي. وبالتعاون مع وزارة الزراعة، شكّلت المنظمة مجموعة العمل المعنية بالزراعة لتعزيز التحليلات وتحسين جهود الاستجابة.

دال- النيجر

34- يواجه النيجر أزمة عميقة من حيث انعدام الأمن الغذائي، مدفوعاً بصدمات متكررة وتحديات بنوية. كما أن الأخطار المناخية القصوى، مثل موجات الجفاف والفيضانات والأمطار المتقطعة، مرفقة بارتفاع درجات الحرارة والتحوّلات في موسم الأمطار، عطّلت إلى حدّ كبير الإنتاج الزراعي والرعي، فتركت سبل العيش في حالة ضعف كبير. كما أن اعتماد البلاد على الزراعة البعلية والبنية التحتية المحدودة للرّي يفاقم أوجه الضعف هذه.

35- وتشكّل الأزمات الأمنية دوافع رئيسية أيضًا لانعدام الأمن الغذائي، إذ تقيّد الوصول إلى مناطق الرعي وتحّد من الإنتاج الزراعي وتؤدي إلى تهجير واسع النطاق. وبحلول يونيو/حزيران 2024، سُجّل أكثر من 507 438 نازحًا داخليًا بعد أن كان عددهم 403 974 شخصًا عام 2023- الأمر الذي يسلط الضوء على تنامي أثر انعدام الأمن. وقد تسببت الاضطرابات في السوق في المناطق المتأثرة بالنزاعات في زيادات كبيرة في أسعار الأغذية، الأمر الذي يرهق كاهل الأسر المعيشية الضعيفة بشكل أكبر. وعلاوةً على ذلك، أثّرت فيضانات عام 2024 على أكثر من 1.5 مليون شخص، وتسببت في 396 حالة وفاة ودُمّرت المحاصيل والثروة الحيوانية والبنية التحتية الاجتماعية.

36- وحتى ديسمبر/كانون الأول 2024، أظهر التحليل الأخير للإطار المنسق أن أكثر من 1.5 مليون شخص - 6 في المائة من السكان- يعانون من انعدام شديد في الأمن الغذائي (أكتوبر/تشرين الأول- ديسمبر/كانون الأول 2024)، بما في ذلك 59 421 شخصًا في مستوى الطوارئ (أي تقريبًا ضعف عدد الأشخاص المسجلين في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 والذي بلغ 31 115 شخصًا)، حيث يتركز العدد الأكبر في غوندوماريا (منطقة ديفا) وتيرا (منطقة تيلابري)، حيث 20 في المائة على الأقل من السكان متأثرون. وإضافةً إلى ذلك، يعاني 4.5 مليون شخص تقريبًا من ظروف إجهاد، ويحافظون على مستويات دنيا من استهلاك الأغذية، ولكن ليسوا قادرين على تحمّل كلفة النفقات الأساسية غير الغذائية.

37- ومن المتوقع أن يعاني أكثر من 2.2 مليون شخص، يمثلون 8 في المائة من مجموع السكان، من انعدام أمن غذائي حاد خلال موسم العجاف لعام 2025 (يوليو/تموز- أغسطس/آب 2025) مقارنةً بأكثر من 3.2 مليون شخص، أو 12 في المائة، خلال موسم العجاف لعام 2024. وهذا يشمل 115 132 شخصًا في مستويات الطوارئ من حيث انعدام الأمن الغذائي، أي بارتفاع عن عدد 95 359 شخص في عام 2024. وحالة التغذية مقلقة أيضًا حيث يعاني 1.7 مليون شخص تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر و59 شهرًا من سوء تغذية حاد (بما في ذلك 412 412 حالة شديدة). وإضافةً إلى ذلك، تعاني 96 188 من النساء الحوامل والمرضعات من سوء تغذية حاد في الوقت الحالي.

- 38- وفي عام 2025، تتمثل الأولوية الإنسانية للمنظمة في النيجر في حماية سبل العيش الريفية واستعادتها وتعزيزها بالنسبة إلى النازحين وأفراد المجتمعات المحلية المضيفة، مع تحسين أمنهم الغذائي في الوقت ذاته. وستركز المساعدة بشكل أساسي على دعم إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، وأنشطة توليد الدخل، ومنح الأولوية للسكان النازحين، على الصعيدين الداخلي والخارجي، واللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم.
- 39- وخلال الموسم الزراعي الشتوي لعام 2025، ستجري المنظمة ثلاثة تدخلات رئيسية، وهي: توفير بذور المحاصيل البعلية، وتوزيع العلف الحيواني والتحويلات النقدية (مع التركيز على الأسر المعيشية التي ترأسها نساء)، وتزويد الأسر المعيشية الضعيفة بالبذور لموسم الري، إلى جانب الأدوات والتدريب.
- 40- واستجابةً للشواغل بشأن آثار تغير المناخ، تشارك المنظمة في الإجراءات الاستباقية وتحسن قدرة المجتمعات المحلية على الصمود قبل حصول الفيضانات وموجات الجفاف.
- 41- وقد كان الاهتمام الذي أُولى للاحتياجات في منطقة الساحل الأوسط متواضعًا. ومن حيث التمويل، تلقت المنظمة 20 في المائة من المتطلبات مقابل الطلب في عام 2024 (28.01 مليون دولار أمريكي ممول مقابل المبلغ المطلوب وقدره 135.8 مليون دولار أمريكي).

هاء- جنوب السودان

- 42- في جنوب السودان، يعتمد أكثر من 90 في المائة من السكان على الزراعة وصيد الأسماك والرعي والصيد البري والمنتجات الحرجية غير الخشبية لتأمين سبل عيشهم، فيما يعتمد أكثر من 80 في المائة من السكان الريفيين على زراعة الكفاف، التي بالكاد تنتج ما يكفي لتلبية احتياجاتهم الغذائية السنوية.
- 43- ويواجه جنوب السودان أزمة غير مسبوقه من حيث الأمن الغذائي، والتي من المتوقع أن تستمر في عام 2025. ويتوقع التحليل الأخير للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أن يعاني 7.7 مليون شخص (57 في المائة من السكان) من مستوى شديدًا من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة 3 أو ما فوق من التصنيف المتكامل) خلال موسم العجاف الممتد من أبريل/نيسان إلى يوليو/تموز 2025- حيث يواجه 63 000 شخص مستويات الكارثة (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل). ومن المتوقع أن يعاني أكثر من نصف السكان في يونيتي، والنيل الأعلى وجونغلاي وشمال بحر الغزال وواراب ومنطقة البحيرات وإكواتوريا الوسطى من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة 3 أو ما فوق من التصنيف المتكامل). والظروف شديدة جدًا (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل- مرحلة الكارثة) في مقاطعتي بيبور وأورور (ولاية جونغلاي) ومقاطعة مالاكال (ولاية النيل الأعلى)، وفي صفوف 31 000 من العائدين على مستوى البلاد.
- 44- ورغم التحديات العديدة، وصلت المنظمة عام 2024 إلى حوالي 378 000 أسرة معيشية (1.7 مليون شخص) من أصل 650 000 أسرة معيشية مستهدفة بموجب خطة الاستجابة الإنسانية. وتشمل الدعم المحاصيل والخضار ومعدات صيد الأسماك ومعالجة الحيوانات واللقاحات وبناء القدرات في الموسم الرئيسي والثانوي والموسم الجاف.

45- وفي عام 2025، تسعى المنظمة إلى جمع 60 مليون دولار أمريكي للحفاظ على إنتاج الأغذية على مستوى الكفاف لما يصل إلى 3.9 مليون شخص (650 000 أسرة معيشية). وستركز المساعدة على إنتاج المحاصيل، وإنتاج الخضار ودعم الصحة الحيوانية للأسر المعيشية الضعيفة التي تعاني من انعدام شديد في أمنها الغذائي. وبمبلغ قدره 35 دولارًا أمريكيًا فقط، بإمكان أسرة أن تنتج أغذيةً بقيمة 320 دولارًا أمريكيًا في السوق المحلية، وبمبلغ قدره 25 دولارًا أمريكيًا فقط، بإمكان أسرة أن تنتج خضارًا مغذيةً جاهزةً للاستهلاك في خلال أربعة إلى 12 أسبوعًا، تساوي قيمتها 250 دولارًا أمريكيًا في السوق المحلية.

واو- السودان

46- يواجه السودان، بعد مرور عشرين شهرًا على النزاع، تفاقم انعدام الأمن الغذائي، في ظلّ انتشار المجاعة وسوء التغذية الحاد. ويقدر التحليل الأخير للتصنيف المتكامل لمراحل انعدام الأمن الغذائي أن 24.6 مليون شخص يعانون من انعدام أمن غذائي حاد (المرحلة 3 أو ما فوق من التصنيف المتكامل)، بما في ذلك 8.1 مليون شخص في المرحلة 4 من التصنيف المتكامل وأكثر من 638 000 شخص في المرحلة 5 من التصنيف المتكامل في الفترة الممتدة من ديسمبر/كانون الأول 2024 إلى مايو/أيار 2025¹. والدوافع الأساسية للأزمات هي النزاعات المسلحة وحركات النزوح والفيضانات والأزمات الاقتصادية الممتدة.

47- وبالنسبة إلى خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024، فقد طلبت المنظمة 104 ملايين دولار أمريكي لدعم المجتمعات المحلية الزراعية الضعيفة. ولكن تم تأمين مبلغ يصل إلى 25.8 مليون دولار أمريكي فحسب، الأمر الذي ترك فجوة تمويل كبيرة أثرت على الأنشطة. وفي عام 2024، وصلت المنظمة مع شركائها إلى 2.79 مليون شخص، ووزعت أكثر من 5 297 طنًا من المحاصيل و8 320 كيلوغرامًا من بذور الخضار. كما دعمت المنظمة 75 000 من الأسر المعيشية النازحة داخليًا (375 000 شخص) في شمال دارفور، ووقرت بذور البامية الحيوية في المخيمات المتأثرة بالمجاعة. وإضافةً إلى ذلك، تم تلقيح 2.8 مليون حيوان، بما عاد بالفائدة على 558 000 أسرة معيشية مزارعة رعوية، وتم توزيع 8 250 من رؤوس الماعز للتربية على 1 650 أسرة معيشية في البحر الأحمر ونهر النيل وولايتي شمال النيل والنيل الأبيض. ورغم التحديات الهائلة، بما في ذلك الوصول المقيد إلى المساعدات الإنسانية، حققت جهود المنظمة أثرًا كبيرًا وساعدت في التخفيف من خطر الجوع. وتفاقمت المسائل المتصلة بالوصول إلى المساعدات الإنسانية في عام 2024 وساهمت في استجابة محدودة أكثر مما كان مخططًا له خلال العام.

48- وفي عام 2025، تسعى المنظمة إلى دعم 14.2 مليون شخص من خلال خطة الاستجابة لحالات الطوارئ وسبل العيش بقيمة 156.7 مليون دولار أمريكي، وتشمل أولوياتها توزيع المدخلات الزراعية والدعم الحيواني والبيطري والمساعدة النقدية والبرامج القائمة على الأدلة. غير أن التحديات، مثل الحصول المقيد والنزاعات الجارية والمخاطر الأمنية، مستمرة، وخاصة في ظلّ العمليات العسكرية المكثفة والحواجز البيروقراطية. وستوسع المنظمة أيضًا خيارات النقل لتوزيع اللقاحات عبر جنوب السودان وتشاد لضمان استمرار تقديم الدعم للسكان المتأثرين. وفي ظلّ بيئة سياسية متقلبة والوصول المحدود إلى المساعدات الإنسانية، من المرتقب أن تتفاقم توقعات المجاعة في عام 2025.

¹ لم تصادق حكومة السودان على هذا التحليل.

زاي- الجمهورية العربية السورية

49- تواجه الجمهورية العربية السورية أزمة عميقة بعد أكثر من عقدٍ من النزاع والانهيار الاقتصادي والصدمات المناخية. ويتسبب النزوح وانعدام الأمن والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في مصاعب لوجستية شديدة تعيق الوصول إلى المناطق الزراعية النائية ولكن الحرجة. كما أن القطاع الزراعي الحيوي بالنسبة إلى الجمهورية العربية السورية منكوب ونظم الري مدمرة والمجتمعات المحلية الزراعية نازحة والإمدادات ناقصة.

50- فالقمح حيوي بالنسبة إلى الأمن الغذائي للجمهورية العربية السورية، ولزراعتها واقتصادها، غير أن الإنتاج تراجع بمقدار النصف تقريبًا - من 4 ملايين طن عام 2011 إلى مليوني طن عام 2024- في حين يظلّ الطلب السنوي يتراوح ما بين 2.5 مليون طن و3 ملايين طن. وينتج هذا التراجع عن البنية التحتية المتضررة للريّ، والمدخلات المكلفة (تضاعفت أسعار الأسمدة ثلاث مرات عام 2024)، والوصول المقيّد إلى الأراضي، وموجات الجفاف، ونقص اليد العاملة، وسلاسل الإمداد المعطّلة، والخدمات العامة الضعيفة ومرافق التخزين المتضررة.

51- وتبقى التوقعات للفترة 2024-2025 قائمةً، في ظلّ 40 في المائة فقط من زراعة الأراضي المقرّرة بالقمح، والصدمات المناخية الجارية والأصول الزراعية الضعيفة. ومن شأنّ الفشل في دعم الإنتاج الحالي لمحصول القمح والتأهب لموسم زراعة القمح التالي للفترة 2025-2026 أن يُلحق المزيد من الأضرار بالاقتصاد الريفي ويعيق الجهود لبناء التماسك الاجتماعي وتعزيز السلام. وتحتاج المنظمة إلى 18 مليون دولار أمريكي لتوفير الدعم المباشر لما مجموعه 20 000 أسرة معيشية من مزارعي القمح، من خلال تقديم المنح لشراء الأسمدة والوقود (للريّ) والدفع مقابل الحصاد الآلي.

52- وقد اضطلعت المنظمة بدورٍ محوري في التخفيف من وطأة الانهيار الزراعي في الجمهورية العربية السورية. وبين عامي 2014 و2024، أعادت تأهيل أكثر من 100 نظام للريّ، وقامت بتوزيع البذور والأسمدة والمعدات، ودعمت الثروة الحيوانية بالأعلاف والخدمات البيطرية. وأدت برامج، مثل المدارس الحقلية للمزارعين، إلى تمكين المجتمعات المحلية من خلال تزويدها بالممارسات المستدامة، في حين أصلحت مبادرات النقد مقابل المال البنية التحتية الحيوية. كما أن مشاريع الزراعة الذكية مناخيًا، مثل المحاصيل المقاومة للجفاف والريّ الموقر للمياه، ساعدت المزارعين على التكيف مع التحديات البيئية. وقد وجه دعم المنظمة التدخلات المؤثرة، حتى في الظروف القصوى.

53- وفي ظلّ خطة الاستجابة الإنسانية للفترة 2024-2025، تستهدف المنظمة أكثر من 209 000 من الأسر المعيشية (1.15 مليون شخص) بالمعونة الغذائية الطارئة، بما في ذلك البذور والأسمدة والأدوات لتحفيز غلات المحاصيل وتوافر الأغذية. كما أن الجهود تمنح الأولوية لإعادة تأهيل نظم الري ومرافق التخزين، ودعم الإنتاج الحيواني وتعزيز التقنيات الذكية مناخيًا. ويؤلى اهتمامٌ خاص لتمكين النساء والشباب في الزراعة، بما يضمن التعافي المنصف.

خامسًا- أمثلة عن الأثر المحقّق من خلال تدخلات الزراعة الطارئة

54- إن عمل المنظمة في مجالي حالات الطوارئ والقدرة على الصمود واسع ويتضمن، من بين مجالات عمل أخرى ما يلي: (1) توفير المساعدة المباشرة المؤثرة والفعالة من حيث الكلفة للأسر المعيشية الريفية المتأثرة بالأزمات الغذائية؛ (2) وإعداد البيانات وتحليلها؛ و(3) المبادرات العالمية والعبارة للحدود.

ألف- توفير المساعدة المباشرة المؤثرة والفعالة من حيث الكلفة للأسر المعيشية الريفية المتأثرة بالأزمات الغذائية

55- تمشيًا مع الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031، زادت المنظمة من الأنشطة للوصول إلى الأشخاص المتأثرين من خلال المساعدة الطارئة والقدرة على الصمود في سياقات الأزمات الغذائية، حيث توفر للسكان الريفيين مساعدةً مخصصةً لهم للاستجابة إلى احتياجاتهم وأفضليتهم (وهذا أساسي للمساءلة والبرامج ذات الجودة). وفي استقصاءات أجريت في 15 من البلدان التي شهدت أزمات في عام 2024، أشار 72 في المائة من المجيبين في المتوسط إلى الحاجة إلى المساعدة في مجالي الزراعة وسبل العيش. وعبرت أكثر من 80 في المائة من المجيبين في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر ونيجيريا واليمن عن هذه الحاجة ووصلت النسبة إلى 89 في المائة في لبنان. وتُظهر هذه الاستنتاجات أهمية عمل المنظمة في الزراعة الطارئة وحماية سبل العيش في حالات الأزمات الغذائية.

56- وفي عام 2023، بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين الذي وصلت إليهم المنظمة حوالي 57 مليون شخص. والأدلة تزداد لدعم موقف المنظمة بأن حزم المساعدة الزراعية المتكيفة مع السياقات لها آثارٌ مهمة على قدرة الفئات السكانية المتأثرة على الصمود في وجه انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والرفاه في سياقات الأزمات الغذائية. كما أن التحليل المتين للأثر عبر البلدان الذي أُجري في الفترة 2023-2024² بالنسبة إلى ستة بلدان تشهد أزماتٍ غذائية (بوركينا فاسو ومدغشقر والأراضي الفلسطينية المحتلة والصومال وجنوب السودان واليمن) نظر في آثار المساعدة في هذه البلدان. وكشف التحليل أن الدعم المقدم لإنتاج المحاصيل والخضار من خلال توفير البذور والأدوات والأسمدة والمساعدة الفنية والري، زاد من مستوى الأمن الغذائي بنسبة 18 في المائة (كما يُقاس بنتيجة استهلاك الأغذية) والتنوع الغذائي للأسر المعيشية بنسبة 9 في المائة. وكشف أيضًا أن انخفاضًا بنسبة 18 في المائة في استراتيجيات التأقلم السلبي، مثل الحد من حجم الحصص أو تخطي الوجبات، و/أو تقييد استهلاك أغذية البالغين من جانب الأطفال، مقارنةً بالأسر المعيشية التي لم تتلق المساعدة.

57- وإضافةً إلى تلبية الاحتياجات الغذائية، حسّنت الأسر المعيشية أيضًا قدراتها على التكيف. وقد شاركت بنسبة 16 في المائة أكثر في بيع إنتاجها، إضافةً إلى تلبية احتياجاتها الغذائية، وكانت لديها مصادر دخل أكثر تنوعًا تؤدي دورًا مهمًا في تعزيز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات والأخطار المستقبلية. ويمكن أن يساهم تعزيز هذه الجهود في الحد من الحاجة الإجمالية للمعونة الإنسانية.

² من خلال التعاون بين شعبة الاقتصاد الزراعي والغذائي للمنظمة، ومكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود والمكاتب القطرية المعنية.

تنفيذ برنامج واسع النطاق في أفغانستان

58- يشكّل عمل المنظمة في أفغانستان مثالاً ممتازاً على البرامج الواسعة النطاق، حيث يقدم الدعم الفوري والقصير الأجل إلى المجتمعات المحلية المزارعة، مع الحدّ في الوقت ذاته من اعتماد أفغانستان في الأجل الطويل على المساعدة الإنسانية. وفي الفترة 2023-2024، ساهم برنامج القمح التابع للمنظمة إلى حدّ كبير في الأمن الغذائي على مستوى الأسر والإنتاج الوطني للقمح من خلال تزويد 600 000 أسرة معيشية مستفيدة بالمدخلات، الأمر الذي أدّى إلى زيادة مقدرة في إجمالي إنتاج القمح بمقدار 876 000 طن. وهذا شكّل حوالي 17.5 في المائة من إجمالي إنتاج القمح في أفغانستان عام 2024.³ وقامت كل أسرة معيشية مشاركة بحصاد ما يكفي من القمح لتوفير الأغذية لفردين إضافيين في الأسرة طيلة عام كامل. وعلى المستوى الوطني، يمكن أن يوفر هذا الفائض الغذاء لما مجموعه 1.2 مليون شخص، الأمر الذي أدّى دوراً حرجاً في معالجة الجوع وزيادة القدرة على الصمود في وجه انعدام الأمن الغذائي.

المساعدة القائمة على النقد في أوكرانيا والصومال

59- يزداد دور مساعدات النقد والقسائم والتدخلات القائمة على السوق في جهود المساعدات الإنسانية وبناء القدرة على الصمود. ففي عام 2023، ساعدت المنظمة 7.8 مليون شخص بمبلغ 169 مليون دولار أمريكي من مساعدة النقد والقسائم في 37 بلداً. وكان هذا النوع من المساعدة حاسماً في أوكرانيا في عامي 2023 و2024. وفي المتوسط، أفادت الأسر المعيشية الريفية عن خسائر في الدخل بمقدار 483 دولاراً أمريكياً بسبب النزاع. ورداً على ذلك، تمكّنت المنظمة من تعويض هذه الخسائر بتحويلات نقدية غير مشروطة، تراوحت بين 504 دولارات أمريكية و576 دولاراً أمريكياً، الأمر الذي مكّن الأسر المعيشية (ما يمثل 105 000 شخص) من تلبية احتياجاتها ذات الأولوية.

60- وكشف تقييمٌ لأثر مبادرة النقد المعزّز - وهو برنامج رئيسي للمنظمة يجمع بين المساعدة النقدية والأصول الزراعية، والتدريب على المهارات الزراعية أو مهارات الأعمال و/أو المدخلات الزراعية مثل البذور والأدوات و/أو الأسمدة - في الصومال أن "دمج النقد مع المدخلات الزراعية حدّ أيضاً بشكل كبير من انعدام الأمن الغذائي في صفوف المستفيدين واستدامت هذه النتائج بين الأسر المعيشية التي واجهت صدمات متصلة بالطقس".⁴ وكان من الأكثر ترجيحاً أيضاً أن يزرع متلقو النقد المعزّز مجموعةً أوسع من المحاصيل المغذية وأن يتمكنوا من زيادة التنوع في سبل العيش. كما يبيّن تحليلٌ من الصومال أن أنشطة النقد مقابل العمل في إطار الإجراءات المبكرة تسمح للأسر المعيشية الضعيفة بمواصلة المشاركة في أنشطة سبل العيش رغم الصدمات، وتساعد في منع النزوح والتخفيف من التكاليف ذات الصلة. وتدعم هذه البرامج المجتمعات المحلية في إعادة تأهيل البنية التحتية الحرجة (السدود المحيطة ومستجمعات المياه والطرق الفرعية وإزالة الشجيرات) عبر التخفيف من التكاليف. وكشف التحليل أيضاً أنه مقابل كل دولار أمريكي واحد يتم استثماره في أنشطة النقد مقابل العمل لدعم سبل العيش الريفية، يتم ادخار 10 دولارات أمريكية منفقة لدعم الأسرة المعيشية ذاتها في حال نزوحها.

Correa, J.S, Staffieri, I., Kluth, J., Sitko, N. Forthcoming. *Measuring the Impacts of FAO's Wheat Protection Package in Afghanistan – Policy Brief*. Rome. FAO

Valli, E., Daidone, S., Sitko, N., & Staffieri, I. 2022. *Evaluating the impacts of cash and complementary agricultural support interventions in fragile settings: Evidence from Somalia – Policy brief*. Rome, FAO.

<https://doi.org/10.4060/cc2691en>

استخدام القسائم الإلكترونية في موزامبيق

61- في سياقات الأزمات الغذائية، يمكن أن تؤدي القسائم دورًا مهمًا قائمًا على الأسواق للاستجابة إلى احتياجات الأشخاص المتأثرين. وكشف تقييمٌ للأثر في الفترة 2023-2024 لبرنامج القسائم الإلكترونية للمنظمة في موزامبيق (مع مراعاة تنفيذه من عام 2019 إلى عام 2024) أن هذه الطريقة أدت إلى زيادة كبيرة في الحصول على مدخلات محسنة بالنسبة إلى المزارعين الذين لم يستخدموها يومًا في السابق، وإلى مضاعفة الاستفادة من هذه المدخلات. وعلاوةً على ذلك، ازدادت المساحات المزروعة بأكثر من ثلاثة أضعاف في صفوف متلقي القسائم، وازداد اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة بشكل كبير بين متلقي القسائم. وكشف التقييم أيضًا أنه حين ترافقت القسائم الكبيرة بإعاناتٍ إضافية، بلغت قيمة الإنتاج الزراعي خمسة أضعاف تكاليف المدخلات، وشهدت أرباح المزارعين نموًا كان خمس مرات أعلى من صافي تكاليف الإعانات بالنسبة إلى المنظمة.⁵

العمل الاستباقي

62- في الفترة 2023-2024، عملت المنظمة بالتعاون الوثيق مع الحكومات والشركاء لمساعدة 1.7 مليون شخص في 24 بلدًا من خلال العمل الاستباقي وخطه الاستجابة لظاهرة النيبو. ونتيجة الإجراءات الاستباقية المتخذة قبل وقوع الأخطار الناجمة عن ظاهرة النيبو، حُفّضت معدلات نفوق الحيوانات بنسبة وصلت إلى 60 في المائة، عند مقارنتها بالمجتمعات المحلية التي لم تحظَ بالدعم.

63- فعلى سبيل المثال، في كولومبيا، حيث تراجع نفوق الحيوانات بنسبة 30 في المائة، شدّد المستفيدون على أهمية التلقيح، والعلف السريع النمو وتحسين الحصول على المياه في الحفاظ على صحة الحيوانات وإنتاجيتها خلال فترات الجفاف الممتدة. وأظهرت التحليلات الجارية أنه مقابل كل دولار أمريكي تم استثماره في الإجراءات الاستباقية، تلافت الأسر المعيشية مبلغًا يصل إلى 3 دولارات أمريكية في آثار/خسائر الكارثة.⁶ وهذا يبيّن أن حماية سبل العيش الزراعية قبل الصدمات فعالة من حيث الكلفة وتحدّ من الآثار الإنسانية وتكاليف الاستجابات الطارئة ذات الصلة.

باء- البيانات والتحليل في حالات الطوارئ

64- تقوم المنظمة أيضًا، من خلال عملها في حالات الطوارئ، بمساهمة مهمة في تحليل السياقات والاحتياجات والقطاعات من خلال مركز البيانات في حالات الطوارئ: أنشئ هذا المركز عام 2020 ويضع مجموعةً من المنتجات التحليلية التي توفرّ البيانات والمعلومات لتسترشد بها البرامج الداخلية والخارجية على السواء والقرارات بشأن السياسات. كما يوفرّ هذا المركز بيانات الرصد في 26 بلدًا معرضًا لصدماتٍ مختلفة، وقام بتحديث المعلومات بشكل منتظم بشأن كيفية تأثير صدماتٍ مختلفة على سبل عيش السكان الريفيين وأمنهم الغذائي. ويتم جمع البيانات الأولية الدورية على مستوى الأسرة المعيشية ومن المصادر الرئيسية للمعلومات (تجار المدخلات الزراعية وبائعو الأغذية والخدمات الإرشادية، وما إلى ذلك). وتوضع أيضًا عمليات تقييم ما بعد الكوارث وتشكّل مساهمةً مهمةً بالنسبة إلى قطاعي الزراعة والأمن الغذائي.

⁵ FAO Mozambique eVoucher Impact Evaluation Results (2024). DIME. عرض نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

⁶ جُمعت البيانات في 15 بلدًا ولم تؤخذ في الاعتبار سوى الحسابات المؤكدة. وتُعتبر هذه تقديرات متحفّظة لأنه يُنظر فقط في المنافع الفورية؛ وأما العوائد على المدى المتوسط فلم تؤخذ في الحسبان.

جيم- المبادرات العالمية والعابرة للحدود

مركز الطوارئ لعمليات الأمراض الحيوانية العابرة للحدود

65- يمثل مركز الطوارئ لعمليات الأمراض الحيوانية العابرة للحدود في الوقت الحالي، الذي يتشارك مكتب الطوارئ والقدرة على الصمود في قيادته مع شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان، أحد أكبر البرامج في العالم لتنمية القدرات في مجال صحة الحيوان. ويدعم الأعضاء الأكثر ضعفاً والذين يواجهون المصاعب الاقتصادية الأكبر في الوقاية من الأمراض الحيوانية العابرة للحدود وكشفها والاستجابة لها. ويترسخ نهج صحة واحدة في عمل المركز (سيما أن انتقال الأمراض الحيوانية المنشأ يحدث عند مستوى الترابط القائم بين الإنسان والحيوان والبيئة)، ويتعزز العمل عبر الاختصاصات على جميع المستويات من خلال الشبكة العالمية المتعددة الاختصاصات التابعة للمركز. وتضم الشبكة الدولية للبرنامج أكثر من 400 خبير يشاركون بشكل مباشر في العمليات التي تركز على الأمراض الحيوانية في أقاليم مختلفة في العالم، بما في ذلك أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والشرق الأدنى. وقد توسّعت لتشمل 52 بلداً حتى الآن في الفترة 2024-2025.

66- وفي عام 2024، أجرت أفرقة مركز الطوارئ لعمليات الأمراض الحيوانية العابرة للحدود التابع للمنظمة أنشطة متصلةً بالاستجابة إلى حالات التفشي وتنمية القدرات والتخفيف من المخاطر ودعم السياسات والدعوة. وقد يسيّر البرنامج أكثر من 180 تحقيقاً في حالات التفشي و/أو استجابة لهذه الحالات في 22 بلداً. وإضافةً إلى ذلك، تلقت تسعة بلدان معدات ومواد من المخزون العالمي للمنظمة للأمراض الحيوانية الطارئة.

67- ومن حيث تنمية القدرات، دعم مركز الطوارئ لعمليات الأمراض الحيوانية العابرة للحدود التابع للمنظمة أكثر من 160 مختبراً في فحوصات الأمراض الحيوانية المنشأ ذات الأولوية و/أو مقاومة مضادات الميكروبات، والسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي وضمان الجودة. وخطى هذا البرنامج خطوات كبيرة في تنمية القوة العاملة عام 2024، حيث تمّ تدريب حوالي 7 000 شخص على المواضيع المتصلة بصحة الحيوان، وكان في المائة من المتدربين من النساء.

مركز إدارة حالات الطوارئ

68- يساعد مركز إدارة حالات الطوارئ التابع للمنظمة للبلدان والأقاليم في التصدي للتهديدات التي تترصص بالنظم الزراعية والغذائية من خلال التأهب والاستجابة السريعة والتنسيق خلال حالات الطوارئ. وبتوجيه من نهج صحة واحدة، يعمل المركز على الحفاظ على الأمن الغذائي وسبل العيش، وخاصة في المناطق المعرضة السريعة للتأثر. ومن خلال إدراج مبادئ نهد صحة واحدة في إجراءاته، يساهم مركز إدارة حالات الطوارئ في الارتقاء بمجالات الأولوية البرمجية الرئيسية: المجال 3 الخاص بإنتاج أفضل (صحة واحدة) والمجال 3 الخاص بحياة أفضل (حالات الطوارئ في الزراعة والأغذية).

69- ومنذ عام 2022، قدّم المركز الدعم للبلدان من خلال تنفيذ المسار التدريجي لقطاع صحة الحيوان من أجل التأهب لحالات الطوارئ في 60 بلداً؛ وتدريب ومساعدة 24 بلداً في إعداد خطط الطوارئ لأمراض الموز، بالشراكة مع شعبة الإنتاج الحيواني ووقاية النباتات في المنظمة؛ ودعم استجابة البلدان لعشرة أمراض حيوانية وثلاث حالات طوارئ لآفات نباتية؛ وإجراء أكثر من 12 تدريباً بالحضور الشخصي على ممارسات الإدارة الجيدة لحالات الطوارئ بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية؛ وتدريب 7 167 مشاركاً عن طريق الدورات الإلكترونية (متاحة بأربع لغات).

برنامج التعاون التقني في حالات الطوارئ

- 70- تدعم مشاريع برنامج التعاون التقني في حالات الطوارئ التأهب والاستجابات الفورية للكوارث وتدابير إعادة التأهيل المبكرة من خلال تسليم المدخلات الزراعية وتوفير الخدمات والتدريب في الوقت المناسب. ويساعد هذا المركز المجتمعات المحلية على أن تستأنف بسرعة أنشطتها في مجال إنتاج الأغذية وسبل العيش بسرعة.
- 71- ومنذ عام 2018، تم توفير الدعم الطارئ المقدم في إطار برنامج التعاون التقني، بقيمة 87.5 مليون دولار أمريكي، لأكثر من 680 000 أسرة معيشية من خلال 191 مشروعًا في 153 بلدًا عضوًا. وسمح الدعم للمنظمة ببناء قدرات الوزارات والمؤسسات النظرية في مناطق الأخطار الطبيعية، وفي مجال الآفات النباتية والحيوانية مع التركيز على التأهب والوقاية والإشراف والكشف والتشخيص والمراقبة. كما تلقى الأعضاء المساعدة في تطوير نظم الإنذار المبكر؛ وخطط/أطر واستراتيجيات الوقاية والتأهب والاستجابة؛ وتعزيز التنسيق على المستوى الوطني والإقليمي الفرعي والإقليمي في المجالات المذكورة أعلاه.
- 72- وقد سمح دعم سبل العيش الزراعية (البذور/مواد الزراعة والعلف الحيواني والدواجن والمحترات الصغيرة والتحويلات النقدية وما إلى ذلك) للمنظمة بمعالجة الثغرات الحرجة على أرض الواقع واستكمال تدخلات شركاء آخرين، مثل برنامج الأغذية العالمي واليونسف.

سادسًا- لمحة عامة عن هدف المنظمة ومتطلباتها في عام 2025

- 73- في عام 2024، أفضى العنف المتصاعد إلى أزمات جوع مدقع من غزّة والسودان إلى هايتي. وازداد عدد الأشخاص الذين يعانون حاليًا، أو من المرتقب أن يعانون، من ظروف كارثية من الجوع أكثر من الضعف إذ ارتفع من 705 000 شخص عام 2023 إلى 1.9 مليون شخص في منتصف عام 2024 في خمسة بلدان/أقاليم. وعادت المجاعة وخطر المجاعة إلى الظهور كظاهرة بحاجة إلى اهتمام عاجل.
- 74- وستستمر النزاعات والظروف المناخية القسوى وحالات الانكماش الاقتصادي في التسبب في الجوع في عام 2025. ويتوقع التقرير الأخير عن البؤر الساخنة للجوع أن 16 سيقًا ستبقى تعاني من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي. ومن هذا المنطلق، تسعى المنظمة، في عام 2025، إلى مساعدة 49 مليون شخص في أكثر من 30 بلدًا بقيمة 1.9 مليار دولار أمريكي؛ وتشكّل متطلبات خطة الاستجابة الإنسانية للمنظمة نسبة 4 في المائة فقط من إجمالي احتياجات التمويل العالمي لخطة الاستجابة الإنسانية.
- 75- وبعبارة مبسطة، تكلف التدخلات الطارئة للمنظمة للشخص الواحد في المتوسط 38 دولارًا أمريكيًا تقريبًا، رغم أن التكاليف تختلف باختلاف السياق. ورغم هذه الحصة المتواضعة، تسعى المنظمة إلى الوصول إلى ثلث الهدف الإجمالي تقريبًا للمحة العامة العالمية للمساعدات الإنسانية، الأمر الذي يُحقق أثرًا كبيرًا بموارد محدودة. وتشير التقديرات الأولية الناشئة عن استجابات الفترة 2023-2024 إلى أن كل دولار أمريكي يتم استثماره في البذور وحزم المدخلات أفضى في المتوسط إلى 4 دولارات أمريكية من المنافع للأسرة المعيشية، الأمر الذي سمح لهذه الأسر بتلبية احتياجاتها من الحبوب لمدة سبعة أشهر في المتوسط.⁷ وإن المنظمة ملتزمة بمواصلة تقييم تحليل المنفعة من حيث الكلفة والعائد على الاستثمار في إجراءاتها في سياقات الأزمات الغذائية في عام 2025.

⁷ يستند الحساب إلى متوسط المساحة المزروعة من قبل الأسر المستفيدة من مساعدة المنظمة، ومتوسط الغلات الوطنية ومتوسط أسعار السلع الأساسية الوطنية للفترة المرجعية في مجموعة فرعية من البلدان التي أطلقت فيها خطط استجابة إنسانية و/أو نداءات في عامي 2023 و2024.